

الباب الأول

المسيرة التاريخية للعولمة الاقتصادية

الفصل الأول : تعريفات .

الفصل الثاني : نشأتها ، تطورها ، مظاهرها ،
 وأنواعها .

الفصل الثالث : أهدافها .

الفصل الرابع : انعكاساتها .

الفصل الخامس : مخاطرها .

الفصل الأول

تعريفات

إن الترجمة الحرفية لكلمة العولمة : Globalization هي : جعل الشيء على مستوى عالمي ، كانتقال بضاعة ما من حدود الدولة الإقليمية التي تتحدد بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك ونحوه .

أي : نقل الشيء من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي لا يُراقب!

وبالتالي فحتى تاريخه لم يُجمع العلماء والقادة على تعريف محدد للعولمة ، وذلك بسبب دراسة أبعادها ونشئها ونحو ذلك .

فهي تحوي عدّة عمليات ، أهمها : المنافسة بين القوى العظمى ، والابتكار التكنولوجي ، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث . . .

وهي تصف مجموعة من العمليات التي تشيع على مستوى العالم ، وتتعلّق بعدة عمليات ، أهمها : انتشار العمليات بين جميع الناس ، وتذويب الحدود بين الدول ، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات .

إذن :

هناك بعض المحاولات لتقريب هذا المفهوم إلى الأذهان ، وأذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

عرّفها الكاتب الفرنسي (أوليفيه دولفوس) بما يلي :

هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون ، يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها ، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن مُلغية المسافات ، ومقدمة المعارف دون قيود ، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق لأنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة ، وتتجاوز النظم والأيدولوجيات ، وتُعتبر تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى ، تحدد مثلها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية ، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام .

ويرى الدكتور محمد عابد الجابري أن العولمة هي : ما بعد الاستعمار ، وأن (ما بعد) هنا لا تعني القطعية مع (ما قبل) بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة ، كما نقول (ما بعد الحداثة) ، وهي معنية بتنمية الفوارق وتعميم الفقر ، لأن قاعدتها الاقتصادية تقوم على إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمال عملاً بمبدأ (كثير من الربح وقليل من الأجورين) ، وهي مرتبطة عضوياً مع وسائل الاتصال الحديثة لنشر ثقافتها القائمة على (ثقافة الاختراق) ، وهي ليست نظاماً اقتصادياً وحسب بل هي إيديولوجيا ونظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ، وتعمل على التهميش والإقصاء والتفتيت ورفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية الاقتصادية منها والإعلامية لتمارس سلطتها بوسائل خاصة ، ولتحل محلّ الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام ، وتؤدي إلى انحسار دور الدولة السياسي إلى مجرد (شرطي) خادم لها ، وتقتضي العولمة

(الخصوصية) وتحول الدولة إلى جهاز لا يملك أدوات القيادة والتوجيه ، والسياسة الخارجية فيها تتولاها مؤسسات دولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى رأسها مجلس الأمن ، والمؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي ، وبالتالي تحاول العولمة فرض طريق فكري - إيديولوجي - هو الليبرالية من خلال مسالك الخصوصية متعددة المناحي والاتجاهات .

وهكذا : أطلق على العولمة بعض المفكرين قناع الرأسمالية ، وأطلق بعضهم : إنها تسويق عالمي للمنتجات والسلع والأفكار والنماذج ، وقال البعض : إنها السوق الكونية العالمية ، التي تعمل على ابتلاع الناس والأشياء ، لتتقيأهم سلعاً!

وقال بعضهم : هي نزعة واسعة النطاق نحو إنشاء اقتصاد عالمي واحد .

وقال آخرون : هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ، ثقافياً واقتصادياً وتقنياً وبيئياً .

ويفضل آخرون ، فيقول أحدهم : تمثل العولمة إطاراً للتفاعلات الإنسانية المعاصرة بمختلف أنواعها ومستوياتها ، وهي إطار حاكم مؤثر في هذه التفاعلات ، وأهم العناصر التي يتكون منها هذا الإطار هي :

أ - انسياب حركة السلع والخدمات والأموال والأفكار عبر حدود الدول دون توافر القدرة لهذه الدول على التحكم في حركة هذه العناصر التي تتحرك عبر الحدود .

ب - إن هذا الانسياب في الحركة يستند إلى تقنيات جديدة سريعة التطور والتغير .

ج - يتواكب مع هذا الانسياب درجة سريعة من التغير الاجتماعي

والثقافي والاقتصادي والسياسي تفوق قدرة النظم السياسية والاجتماعية على التكيف معها .

د - اختصار الزمان والمكان عنصر هام من عناصر العولمة .

هـ - إن هناك بناءً مؤسسياً على مستوى العالم يتشكل لتسيير حركة العولمة بالمفهوم المتقدم .

و - الاعتماد المتبادل بين مناطق العالم المختلفة أحد العناصر الأساسية المكونة لهذا الإطار .

ز - إن هذا الإطار بقدر ما يحوي عناصر تمثل المشترك الإنساني الذي لا يمكن الاختلاف حوله ، فإنه يحوي عناصر أخرى من تناقض المصالح سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية ، أو بين الدول النامية وبعضها البعض ، أو بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ، هذا بالإضافة إلى التناقض الواضح بين ما ييسر به دعاة العولمة وبعض النتائج المحققة على أرض الواقع ، والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة ليس في الدول النامية فحسب ولكن في الدول المتقدمة كذلك .

وهناك من يرى أن ظهور مرحلة العولمة يعدّ تطوراً طبيعياً للتاريخ الإنساني ، فالعولمة تستند إلى آفاق ثورة المعلومات والاتصالات التي تسود العالم حالياً ، فلقد مرت البشرية بثلاث ثورات حكمت بشكل أساسي نمط التطور البشري وهي :

١- ثورة اكتشاف الكتابة .

٢- الثورة الصناعية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

٣- ثورة المعلومات في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين .

وكل ثورة من تلك الثورات قد ارتبطت بهيكل من العلاقات الدولية يتميز دائماً بهيمنة وسيادة الطرف الذي لديه قدرة أكبر في التعامل مع تلك الثورة على حساب الأطراف الأخرى التي تعدم هذه القدرة ، فالثورة الصناعية جعلت من غرب أوروبا - خاصة إنجلترا - مركزاً مهيمناً ومسيطرأً على كثير من المناطق في العالم لأنها كانت أكثر الدول قدرة على التعامل مع تلك الثورة وتمخيرها لحساب قوتها ، وبنفس المنطق تصبح الولايات المتحدة هي القطب المهيمن على العالم حالياً في ظل ثورة المعلومات وما يعبر عنها بالعولمة .

وهكذا نقول برأي السياسي الأمريكي الكبير (جيمس روزناو) في كتابه (ديناميكية العولمة) :

... وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال : يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ، الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الإيدلولوجية ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة في ظل ذلك كله ، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه ، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع .

* * *

الفصل الثاني

نشأتها ، تطورها ، مظاهرها ، وأنواعها

يبدو أن نشوء العولمة ليس جديداً ، إنما يعود إلى التاريخ القديم ، ولعلّ السبب الرئيسي الذي جعل العولمة تبدو صرعة حديثة هو تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية وفي عالم الاتصالات ، وخاصة في الحواسب الألكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت وما إلى هنالك .

وقد قسم (رولاند روبرتسون) في نموذجة لدراسة وتخطيط الوضع الكوني ، قسم تعاقب البعد الزماني التاريخي إلى خمس مراحل ، هي :

- المرحلة الأولى : المرحلة الجينية :

وقد استمرّت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر ، هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية ، وإضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى ، كما تعمّقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية ، وسادت نظرية عن العالم ، وبدأت الجغرافية الحديثة وذاع التقويم الجريجوري .

- المرحلة الثانية : مرحلة النشوء :

وقد استمرت في أوروبا أساساً من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ م وما بعده ، فقد حدث تحوّل حاد في فكرة الدولة المتجانسة

الموحدّة ، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية ، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة ، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية ، وزادت إلى حدّ كبير الاتفاقات الدولية ، ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول ، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في (المجتمع الدولي) وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

- المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق :

وهي التي استمرت من عام ١٨٧٠ م وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين .

ظهرت مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) والمجتمع القومي المقبول ، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، وتمّ إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في (المجتمع الدولي) ، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها ، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال ، وتمّت المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز (نوبل) ، وتمّ تطبيق فكرة الزمن العالمي ، والتبّني شبه الكوني للتقويم الجريجوري ، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم .

- المرحلة الرابعة : الصراع من أجل الهيمنة :

واستمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات ، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتي بدأت في مرحلة الانطلاق ، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة ، وقد تمّ التركيز على الموضوعات

الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان ،
وبروز دور الأمم المتحدة .

- المرحلة الخامسة : مرحلة عدم اليقين :

والتي بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في
التسعينات ، وقد تمّ إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي ، وتصادد
الوعي الكوني في الستينات ، وحدث هبوط على القمر ، وتعمّقت قيم
ما بعد المادية ، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة ، وشيوع الأسلحة
الذرية ، وزادت إلى حدّ كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية ،
وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات
داخل نفس المجتمع ، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيداً
من خلال الاعتبار الخاصة بالجنس والسلالة ، وظهرت حركة الحقوق
المدنية ، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة ، وانتهى نظام الثنائي
القومية ، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي ،
والمواطنة العالمية ، وتمّ تدعيم نظام الإعلام الكوني^(١) .

إذن :

كانت البدايات لنشوء العولمة هو ظهور مشروع (مارشال) الأمريكي
الشهير ، حيث ظهر على أثر ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
وفي الخمسينات تتالت عدة أمور مهمة : السوق المشتركة ، ثم
السوق الأوروبية الموحدة ، ثم اتحاد اقتصادي (معاهدة ماستريخت) ،
فمناطق تبادل حرة ، فاتحادات جمركية ، وما إلى هنالك . . .

(١) للتوسع يراجع : قضايا استراتيجية ، العدد (١٧) ، ١٩٩٨ م ، صفحة : ١٢-١٤ .

لكن الذي زاد في بروز العولمة عدة أمور متسارعة أهمها : إعلان الرئيس السوفيياتي الأسبق (غورباتشوف) ثورة (البيروستويكا) حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلى كيانات عديدة ، ثم جاء توحيد الألمانيتين ، وذلك في ١٩٨٩ م حيث هُدم حائط برلين ، ثم حرب الخليج الثانية ١٩٩١ م والتي انتهت بتحرير الكويت . . .

كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تزداد هيمنةً على المستوى العالمي ، حيث استطاعت أن تبسط نفوذها الاقتصادي والعسكري والسياسي والحضاري و . . . !! وهذا ما جعل بعض المحللين يطلقون على ذلك (أحادية القطبية) .

وكانت نتيجة ذلك كله الإعلان عن إنشاء (المنظمة العالمية للتجارة) وكان ذلك في عام ١٩٩٥ م ، ونجحت الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها من أجل فتح الأسواق الدولية بعضها على بعض . . .

وبالتالي أصبحنا نسمع بمصطلح عولمة الاقتصاد ، والذي يُقصد به : أن جميع السلع قابلة للبيع في كل مكان ، وأن كل صناعة وكل خدمة ، هي في حالة تنافس مباشر مع مثيلاتها ، وهذا هو السبب الرئيسي في مسألة إزالة القيود الجمركية إلى حدٍّ ما ، وظهور مناطق تجارة حرة ، لا تعود تخضع فيها البضائع لرسوم جمركية .

وكذلك نشأة قضية الشركات العابرة (فوق القومية) ، وتطور أمور المعلومات والبرمجيات ، وكل ذلك جعل هذه الشركات تدخل في صراع تنافسي (مُعولم) مع نظراء آخرين لها في بلدان منخفضة الأجور ، مثل شركات (ميكروسوفت وريبيوك و IBM ، وغيرها) .

وهكذا أصبحت عولمة الاقتصاد تتجلى جوهرياً من خلال العناصر التالية :

أ- الارتفاع المتزايد للتبادل السلعي بين الدول الصناعية .

ب- حركة انتقال الرساميل المعولمة بشكل لم يسبق له مثيل .

ج- فلسفة الشركات لإنتاج السلع والخدمات ، والتي أصبحت ممكنة وقائمة بفضل المصادر الخارجية لتأمين حركة السلع والرأسمال .

وبالتالي ، فالشركات الصناعية الكبيرة ، تميل إلى (افتراس) الصغيرة منها ، والأمثلة كثيرة في هذه الأيام : فالشركة الألمانية (أيروسبيس) استولت على المصانع الهولندية (فوكرا) ، و (VOLVO) السويدية انتقلت إلى الشركة الفرنسية (رينولت) ، وقد صرّح مهندس الشركات (هرمان فرانز) بما يوضح ذلك ، قال : إن المطلوب هو : الهجوم والاستيلاء الملائم ، فشركة (ميتسوبيشي) وحدها ، يبلغ حجم مبيعاتها ما قيمته (٣٥٠) مليار دولار ، وشركة (جنرال موتورز) تتواجد في الولايات المتحدة ، ويبلغ حجم التعامل فيها (١٦٤٠٦٩) مليون دولار ، وهي ما يعادل الناتج الاجتماعي لدولة أندونيسيا!! وشركة (فورد) تتواجد في الولايات المتحدة ، ويبلغ حجم التعامل فيها (١٤٦٩٩١) مليون دولار ، وهو ما يعادل الناتج الاجتماعي لدولة الدانمارك!! وهكذا...

وبالتالي :

أصبحت الشركات الكبرى تشكل خطراً كبيراً على الدولة الديمقراطية ، ومثال ذلك : اندماج بنك (هيبوبانك) مع (البنك المتحد) أدى إلى الاستغناء عن (٧٠٠) فرصة عمل ، مع تزايد الأرباح الكبيرة لديها!

* * *

أهم أنواع ومظاهر العولمة :

١- العولمة الاقتصادية Commercial Globalization :

وهي - حسب تعبير د . عابد الجابري - تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في أيدي مجموعات قليلة العدد ، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرّة وإحداث التفاوت ما بين الدول حتى داخل الدولة الواحدة ، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت من خلال استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية وبنظّمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية ، واعتماداً على الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لإحداث التغيرات المرغوبة محلياً ودولياً ، واعتماد تجارة السوق والمنافسة في سياق البقاء للأقوى والأصلح ، وتؤدي بالتالي إلى شلّ الدولة الوطنية والقومية ، ومن ثم تفتيت العالم لتمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات من خلال الهيمنة والسيطرة والاستخدام الوظيفي لوسائل الاتصال المعاصرة وكسب الثروة ومراكز النفوذ عملاً بمبدأ الربح الوفير وقليل من المأجورين . . .

٢- العولمة الثقافية Cultural Globalization :

ومحورها تعميم النموذج الثقافي لمجتمع ما على المجتمعات الأخرى ، من خلال ما يملك من القيم الثقافية والأنماط السلوكية والمفاهيم الحضارية ، مستخدماً كل الوسائل المتاحة لذلك ، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية اليوم .

وعلى حدّ تعبير (كلود جوليان) : إن الصحفيين والكتاب ورؤساء تحرير الصحف الجامعية ليسوا بالطبع أغنياء جداً وبعضهم ضعيف ورخو أمام الإفساد المالي ، ولم تتردد وكالات الاستخبارات المركزية في استمالتهم عندما تستطيع أن تفعل ذلك . . . ثم قال : ولا تقتصر المسألة على شراء كتاب أو جامعيين ، بل ترمي إلى إقامة نظام للقيم ، شكلي ومصطنع ، يحصل بواسطته الجامعيون على الترقيات ، ويُرشى محرروا المجلات ويُعطى العلماء مساعدات مالية ، وتنشر مؤلفاتهم ، لا لقيمتها الذاتية التي قد تكون عالية أحياناً ، وإنما بسبب ولائها السياسي ، وإن وكالة الاستخبارات المركزية ومؤسسة (فورد) قد أقامتاً ومولتاً جهازاً من المفكرين جرى اختيارهم لأسباب تتعلق بمواقفهم الصحيحة من الحرب الباردة!!

٣- العولمة التقنية Technological Globalization :

وتعني شمولية النزعة المعرفية بلا وطن ، بحيث تتجاوز مفهوم المكان وتختصر الزمن ، وتخدمها وسائل كثيرة : شبكات التلفزة الفضائية ، والأنترنت وما شابه ذلك .

ويظهر ذلك واضحاً على لسان الرئيس الأمريكي (كلينتون) : الجسر إلى القرن الواحد والعشرين يتطلب توفير الإمكانيات اللازمة لاستخدام كل الأطفال الأمريكيين للكمبيوتر ولمن بلغ الحادية عشرة من عمره فهم التفاعل مع شبكات الأنترنت .

* * *

لكن لماذا سادت فكرة (أمركة العالم) اليوم ؟!
منذ سنوات خلت ، ظهرت اليابان بمظهر المنافس القوي للولايات

المتحدة الأمريكية وخاصة في حقل تجارة السيارات ، وصناعة
ألكترونيات متقدمة ، كذلك ظهرت الدول الأوروبية الغربية بمظهر
المنافس القوي لأمريكا ، وخاصة في حقل تجارة السلع الزراعية
والمنتجات الحيوانية

لكن الظروف المواتية جاءت لصالح أمريكا ، فسقوط الاتحاد
السوفيتي ، والتحالف الذي قاده أمريكا لتحرير الكويت وقوة الدولار
وانتشاره

إضافة إلى اتباع أمريكا أساليب الترغيب والترهيب ، كالحصار
الاقتصادي ، والاتهام بمساعدة الإرهاب في العالم وما إلى هنالك من
ابتزازات ، وهذا جعل أمريكا اليوم تقود العالم ، وهذا ما عبّر عنه
الرئيس الأمريكي الأسبق (روزفلت) بقوله : قَدَرْنَا هو (أَمْرَكَة)
العالم ، تكلموا بهدوء ، واحملوا عصا غليظة ، عندئذ يمكن أن
تتوغلوا !!

وقد صدق الكاتب الإنكليزي الشهير (ماكس لور) عندما قال في
كتابه (أمريكا كحضارة) : إن تاريخ أمريكا بأكملها قد طُبِعَ بميل دائم
نحو التوسع ، تعطش للأرض ، وتعطش للقوة ، وتعطش للعظمة ،
وتعطش لكل جديد ، وهي حاجات روت نفسها بنفسها !!

لذلك ارتكزت أمريكا في سياساتها العولمية على عدة أمور ، أهمها :

١- بناء القوة العسكرية الضاربة ، والمحدثة بأفضل الوسائل التقنية .

٢- تنمية عجلة الاقتصاد ، وتكوين رأس مال إنتاجي في كل قطاعات
التجارة .

٣- امتلاك أحدث وأضخم الأجهزة الإعلامية ومراكز البحث العلمي
لتعميم ثقافتها .

٤- انتهاج أيديولوجيات ليبرالية ، وذلك بهدف احتواء الشعوب تحت راياتها .

وهذا ما عبّر عنه (ألبرت بيفريدج) وهو عضو بارز في مجلس الشيوخ ، فقال :

إن الله لم يُعد خلال ألف عام الشعوب التتونية والشعوب الناطقة بالإنكليزية لكي تتأمل نفسها بكسل ودون طائل ، لقد جعل منا أساتذة تنظيم العالم كي تتمكن من نشر النظام حيث تسيطر الفوضى ، وجعلنا جديرين بالحكم لكي نتمكن من إدارة الشعوب البربرية والهرمة ، وبدون هذه القوة ستعمّ العالم ثانية البربرية والظلام ، وقد اختار الله الشعب الأمريكي دون سائر الأجناس كشعب مختار لكي يقود العالم إلى تجديد ذاته !!

وهكذا استخدمت أمريكا كل الوسائل المتاحة ، سواء كانت شرعية أو غير شرعية ، لتحقيق مزيد من أطماعها ومآربها ، لذلك خاضت عدة حروب قدرة ضد الآمنين والأبرياء ، كما حدث في كوبا ، وفيتنام ، وما يحدث اليوم في العراق !!

وطرحت ما تريد في المنظمات العالمية ، كالجات وما إلى هنالك ، ووظفت رؤوس الأموال ، من خلال انفتاحها على دول العالم وتراكم الثروات لديها ، ومارست المنافسة القوية مع الدول الاشتراكية ، كل ذلك بهدف واحد هو تحقيق الربح والفائدة . . . وفي مجالات أخرى استطاعت تعميم نموذجها الثقافي على أفراد وحكومات وشعوب العالم ، ولعبت لعبتها القنطرة الممثلة بشراء الأدمغة الناضجة ، وفتحت أبواب الهجرة إليها ضمن مغريات كبيرة ، واستطاعت اختراق العقول والثقافات لتوظفها لمصالحها الخاصة ، والذي خدّمها أكثر هو ما تملكه من شبكات

الاتصالات والتلفزة الفضائية ، وبالفعل استطاعت صيد النخبة العالمية من المثقفين والمبدعين وأصحاب الأقلام وما إلى هنالك .

حقاً ، إنه صيد العقول ، وهو رأس مال السياسة النهائية للعولمة الثقافية ، وذلك من خلال مغريات بريق الدولار وسُعار الجنس وما إلى هنالك .

إذن :

يمكن حصر أسرار قوة الأيديولوجية الفردية الأمريكية بما يلي ، وهذا ما ذهب إليه (جورج لودج) في كتابه (إدارة العولمة) :

١- الاستخدام الخبيث للتكنولوجيا ، مثل استعمال الأقمار الصناعية في زعزعة أوضاع دول الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية عن طريق إذاعات أوروبا الحرة .

٢- مجابهة تكاد تكون مقصودة ضد نموذج التنمية في دول شرق آسيا .

٣- تمركز الرأسمال الأجنبي في البلدان المتقدمة والحفاظ على التكنولوجيا العالية وقدرات البحث والتطوير الحرجة داخل هذه البلدان .

٤- القدرة على التصحيح الذاتي بناءً على الخبرة الناتجة عن التقدم المطرد لليابان وألمانيا في الاستحواذ على أسواق عالمية .

٥- تصدير التسلية من منظور تجاري أمريكي إلى كل أنحاء العالم ، حيث صناعة التسلية في أمريكا هي الصناعة الثانية بعد الصناعة الخاصة بالفضاء ، ومن خلال تكنولوجيا التسلية يتم التعامل سلباً أو إيجاباً مع ثقافات الغير .

٦- الكسب المالي من الحرب ، حيث تشير التقديرات إلى قدرة

الولايات المتحدة على كسب (١٤) بليون دولار من الحرب مع العراق^(١) .

٧- استلاب العقول من الدول النامية .

* * *

(١) تمويل حرب الخليج الثانية (٩٠-١٩٩١ م) بواسطة أجنبية ، خاصة السعودية ، كل ذلك جعل أمريكا تحقق ربحاً من هذه الحرب قدره (١٤) بليون دولار ، حيث إن تكلفة الحرب حسب تقديرات البنتاجون تساوي (٣٨) بليون دولار !! .

الفصل الثالث

أهدافها

هناك وجهان مختلفان للعولمة : الوجه الأول هو وجه أبيض ناصع ، يوحى للأفراد والحكومات بأن الخير الكثير ، والنعيم والعز والعيش الرغيد ، وتلبية الأمناني والطموحات والأحلام ، وتحقيق الطمأنينة والسعادة والرخاء... كل ذلك سينال المواطن والمجموعات نتيجة العولمة .

وهناك الوجه الأسود القاتم : فالشر والمنغصات ، وضنك العيش والشقاء والخوف والاضطراب ، والأزمات الاقتصادية والسياسية في كل المجالات... سيكون ذلك ملاحقاً للفرد والمجتمعات جزاء العولمة..

إذن : المتحمسون للعولمة والمؤيدون لها ، يرون أنها تهدف إلى تحقيق ما يلي^(١) :

١- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال .

٢- التوسع على مدى العالم في بُنى الإنتاج وإنشاء فرص للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي .

(١) للتوسع يراجع كتاب : العولمة ، لمحمد أبوزعرور : ٣٨٣٠ .

٣- زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي .

٤- زيادة الإنتاج المحلي والعالمي .

٥- التسريع في دوران رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود وهي التي تدعى في أيامنا هذه (Back office) أي خدمات المكاتب الخلفية ، هذه المكاتب التي بدأت تعمل على إدخال البرامج والاعتمادات المالية وصيغ المعالجات الضريبية والكثير من الأعمال الخدمية المهنية الحديثة مثل : الحوسبة ، والدعم التقني لبرامج التكنولوجيا المكتبية .

٦- حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتى اليوم ، مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والتهديدات النووية ، والبيئة ، وتطور الأوبئة والأمراض المعدية ، وانتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلى منطقة أخرى ، وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها . . .

لكن المعارضين للعولمة وغير المتحمسين لها ، يرون أن أهداف العولمة وآثارها ، هي :

١- الهيمنة على اقتصاديات العالم من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدولة .

٢- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية ، وما يسمى بالأمن القومي الأمريكي على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية .

- ٣- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب .
- ٤- تدمير الهويات القومية والثقافة القومية للشعوب .
- ٥- مضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها .
- ٦- تعميق التناقض بين المجموعات البشرية بقدر قدرة هذه المجتمعات على بلورة استراتيجيات فعالة وناجعة للصراع على المصالح .
- ٧- زيادة الدول القوية غنى بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً ، أي أن هناك دولاً قنّاصة ودولاً مقلّنة .
- ٨- اختراق القوميات والقيام بتفتيت بعض الدول والكيانات .
- ٩- فرض السيطرة السياسية الاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب بقصد استغلالها ونهب ثرواتها ، وبمعنى أوضح بروز نوع جديد من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين أبشع لوناً وأشد خطراً وأبلغ ضرراً مما سبق من أنواع الاستعمار التي عرفها العالم .
- ١٠- القضاء على الهوية الثقافية والقومية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية .



الفصل الرابع

انعكاساتها

تضاعفت الفجوة بين أغني وأفقر سكان العالم على مدى الثلاثين عاماً السابقة ، كما ازدادت مجاعة العالم الثالث ، والتي حدثت كنتيجة لبين رئيسين :

الأول : هو انسياب الأموال من العالم الفقير إلى العالم الغني على مدى الثمانينيات ، وذلك من خلال خدمات القروض .

الثاني : هو الحجب المتزايد في أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ، ذلك بينما يترنم الأغنياء بشعارات حرية التجارة ، وتقدر الأمم المتحدة أن (٢٠) من الدول الـ (٢٤) الصناعية المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد زادت حماياتها عام ١٩٩١ م عنه عشر سنوات سابقة ، وأما عن الدول الأربعة التي لم تزد حماياتاً - وهي اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وتركيا - فقد كانوا هم الأكثر حماياتاً عام ١٩٨٠ م .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن أعضاء الجات GATT في نهاية عام ١٩٩٠ م كانوا قد وضعوا (٢٨٤) ترتيباً بغرض عرقلة بيع المنتجات الرخيصة من البلدان النامية^(١) .

(١) للتوسع يراجع كتاب: حقيقة الجات، للمؤلف: ٦٧-٤٩، ط١/ دار المكتبي ، دمشق.

وكتيجة لفجوة الثروة والمجاعة كانت الهجرة ، والتي قدّر حجمها عام ١٩٩٣ م بمائة مليون مهاجر ، وهو في ازدياد مستمر ، ولأن تدفق الناس عبر الحدود ليس بنفس حرية تدفق الأموال والسلع نفسها ، فمن الجدير بالذكر هنا أن حجم النقود التي أرسلها المهاجرون إلى بلادهم قد بلغ عام ١٩٨٩ م (٦٦) بليون دولار ، وهو رقم يُعتبر الثاني - من حيث القيمة - بعد مبيعات النفط الخام . . .

إذن : تولّد العولمة فرص عديدة ، تؤدي إلى انعكاسات كبيرة ، أهمها :

١- الفرص الاقتصادية : أهمها :

أ - إن التكتلات الاقتصادية العملاقة تفضّل التعامل مع كتل اقتصادية كبيرة حيث يكون التعامل أيسر من التعامل مع عدد من الدول ، كما أن هذه التكتلات تفضّل التعامل مع أسواق كبيرة ليس مع الأسواق الصغيرة .

ب - إن العولمة تتيح وجود قوى فاعلة عالمية إلى جانب الدول كالشركات العملاقة ، ومن ثم يمكن تجاوز بعض الضغوط الآتية من الدول الكبرى من خلال التعامل مع الشركات العملاقة في تنفيذ بعض المشروعات الكبيرة ، كمدّ خطوط السكك الحديدية ، أو مدّ خطوط المياه والكهرباء والاتصالات ، والاكتشافات البترولية والتعدينية ، وتطوير بعض الصناعات الهامة ، والحصول على التكنولوجيا المتطورة وغيرها .

ج - أحد الأسس التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في ظل العولمة هو التنافس ، وتتيح المنافسة فرصاً للدول التي تدخل في معاملات

اقتصادية خارجية ، بشرط توفير العناصر اللازمة للحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الإطار .

د - يعتمد النشاط الاقتصادي في ظل العولمة على القطاع الخاص ، وهو ما يتيح الفرصة للنشاط الاقتصادي العربي في التحرر من قيود البيروقراطية الحكومية في إدارة النشاط الاقتصادي العربي ، ويخلق مجالات جديدة للتعاون بين القطاع الخاص العربي في كافة الدول العربية التي تقوم على أسس اقتصادية وتحقق المصالح المتبادلة ، بالإضافة إلى أن هذا الوضع يؤدي إلى خلق أسس موضوعية للعمل العربي المشترك في شبكة من المصالح القوية الممتدة أفقياً ورأسياً في المجتمعات العربية .

هـ - في ظل العولمة ظهرت أنشطة اقتصادية جديدة تفرض نوعاً من أنواع العمل العربي المشترك ، كصناعة المعلومات والاتصالات والمشروعات الصغيرة وغيرها ، وهي أنشطة يمكن القيام بها بعيداً عن الخلافات السياسية العربية .

و - تفرض العولمة أسلوباً جديداً في وضع السياسات الاقتصادية يقوم على أساس أخذ النتائج المترتبة على زيادة تأثير الاعتماد المتبادل بين الدول على هذه السياسات ، وهو ما يفرض على النظم السياسية أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند وضع سياساتها الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالدول المجاورة ، ومن ثم يفرض هذا الوضع الجديد أسساً عملية وموضوعية للتنسيق الاقتصادي العربي .

٢- الفرص في المجال الاجتماعي والثقافي - باختصار - أهمها :

أ - التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح الفرصة لبناء مجمع المعلومات العربي الواحد .

ب - تفرض العولمة ضرورة تطوير سياسات التعليم ، وبذلك يصبح المواطن العربي متأهلاً للأمور الحديثة .

ج - خلق مجالات عمل جديدة ، خاصة بما يتعلق بأمور البرمجيات

د - تؤدي إلى ضرورة استحداث قوانين اجتماعية جديدة تتعلق بالعمل والعمال .

هـ - تؤدي إلى المحافظة أكثر على قضايا البيئة العربية الواحدة .

و - تخلق متطلبات مواجهة الجريمة الدولية ، وبذلك يتم التنسيق العربي المشترك .

ز - تؤدي إلى مزيد من الحوارات والتفاعلات بين الحضارات والثقافات .

٣- الفرص السياسية :

تفرض العولمة مجموعة من المهام والوظائف الجديدة على النظم السياسية في جميع الدول العربية والعالمية .

لذلك لا بد من إعادة هيكلة وبناء النظم السياسية لتكون قادرة على القيام بهذه المهمة والوظائف بكفاءة وفعالية .

كما وتفرض العولمة مسألة تحديث النظم السياسية وإعادة بناء مؤسساتها، وهذه من الضرورات الموضوعية للحفاظ على كيان الدول العربية .

كما وتفسح العولمة لمجالات أخرى ، كالجمعيات الأهلية غير الحكومية ، وضرورة الحوار السياسي بين الدول ، حواراً هادئاً بعيداً عن الانفعال^(١)

(١) للتوسع يراجع : قضايا استراتيجية - مرجع سابق .

لكن الذي يهمننا في ذلك هو انعكاساتها على دول العالم الثالث :
ويمكن القول - وباختصار - إن العولمة لها تغييرات في الحياة
المادية ، وفي الهياكل المالية ، وفي مستوى المدركات والمعتقدات
والأفكار والتذوق وما إلى هنالك .
وقد ولدت عملية العولمة أعباء تفوق ما كان متوقعا ، من مخاطر
مأساوية :

فعلى المستوى الاقتصادي : أدت إلى إضعاف دور الدولة ، والتي
كان لها دور كبير في فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية .
وعلى المستوى السياسي : تحولت السلطة من الدولة - نتيجة
العولمة - إلى الشركات المتعددة الجنسيات ، وبالتالي فقدت الدولة
مصداقيتها تجاه شعوبها ، مما خلق جواً من البيروقراطية الدولية فكانت
النتيجة السلبية اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي ، وكذلك على
المستوى البيئي ، حيث إن الشركات متعددة الجنسيات ممتدة لتدمير
وتلويث البيئة ، والمهم أن تربح فقط .

إذن : كان للعولمة انعكاسات خطيرة على العالم الثالث ، حيث
تخلت الدول عن وظائفها السياسية : كتراجع الحكومات عن دورها في
وضع القرار السياسي ، وتراجعها في مواجهة منظمات المجتمع المدني ،
وانهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود ، وانتهاء
احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها .

وكذلك فقد تخلت الدولة عن وظائفها الدفاعية ، وذلك من خلال
تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي ، من خلال ما تفرضه
عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري .

وهكذا في المجالات الثقافية ، فلم يعد - نتيجة للعولمة - للدولة دور

في الحفاظ على قيم المجتمع وأعرافه وتقاليده ، إنما نتيجة الاتصالات الدولية ، وما إلى هنالك اختلط الحابل بالنابل !

وهكذا في المجالات الأخرى : حيث الاتجاه نحو بيع القطاع العام ، والخصخصة ، ونحو ذلك .

أجل !

إن العولمة تعني الهجمة الأخيرة للرأسمالية ، وذلك بهدف تمييط العالم !!

أجل ! كانت النتائج على بلدان العالم الثالث شيء يصيب الإنسان بالهلع :

- تضاعفت الديون الخارجية من ٣٧ مليار دولار عام ١٩٦٥ م إلى ٢٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ م !

- مئات الملايين من البشر تموت من الجوع والحروب كل عام !

- حوالي ٢٠٠٠ مليون نسمة (نصف البشرية تقريباً) تعيش في براكات الموت ، في ظروف معيشية لا تليق بأدنى أنواع الحيوانات !

- تصاعد معدلات التضخم مع انخفاض الدخول إلى أدنى المستويات باستمرار إلى درجة تحرم القسم الأكبر من الشعوب من المواد الأساسية للحياة بما فيها الطبقة الوسطى بأجمعها .

- تفشي حالة التشرد هرباً من الجوع والحروب والإرهاب السياسي ليصيب ما يزيد على ٣٥٠ مليون نسمة .

أما النتائج الأكثر خطراً وأشد ضراوة ، فهي ما لا يمكن تقديرها بالأرقام ، وهي التي قطعت على الشعوب أي أمل في التفتيش عن طريق العودة وعلى رأسها :

- ضياع استقلالها السياسي إلى الأبد .
- تبديد ثروات تلك البلدان الطبيعية ، وحضاراتها الزاهرة ، ونقلها إلى متاحف الغرب .
- احتقار الإنسان وازدراؤه ، وسلبه لموارد رزقه ، وتقليص دوره في الحياة .

- كيف يمكننا أن نقدر بالأرقام أخطار التبعية للخارج ، بما يزيد على ٩٠٪ من حاجات الشعوب في حالة حصول ما يمنع من إيصال هذه الحاجات ، وعلى رأسها المواد الغذائية الرئيسية ، كالتزاعات الدولية والإقليمية ، أو الكوارث الطبيعية ، وفرض العقوبات بحرمان الشعوب من الغذاء والدواء ؟

كيف يمكننا تقدير هذا الخطر في حالة نضوب موارد هذه البلدان من القطع الأجنبي وقطع المساعدات عنها ، كما يحصل غالباً ؟
ثم ماذا كانت نتائج العولمة على شعوب العالم وخاصة الدول الفقيرة ؟
- في المكسيك : يخيم الفقر المدقع والجوع على ما يزيد على ٥٠٪ من الشعب !

- وفي الهند : تجاوزت ديونها (٩٥) مليار دولار عام ١٩٩٥ م !
- وفي الأرجنتين : قدر عدد الذين تعدوا عتبة الفقر بـ (٣٠) مليون نسمة في عام ١٩٩٥ م .

وفي بلدان الشرق الأدنى والمغرب : تحوي (٢٦٠) مليون نسمة ، منهم (٩) مليون يتكعون في الطرقات بلا عمل ، و (١٢) مليون منهم يعيشون بأقل من خمس فرنكات فرنسية في اليوم !
- في السنوات العشرين الماضية ، ارتفع الإنتاج العالمي من

(١٤٠٠٠) مليار دولار إلى (٢٣٠٠٠) مليار دولار ، وارتفع عدد الفقراء في أثناء ذلك إلى أكثر من ٢٠٪!

وهبطت حصة خمس البشر الأكثر فقراً من الدخل العالمي فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ م من أربعة إلى واحد في المائة!

في مقابل ذلك يملك اليوم (٣٥٨) ملياردير أكثر مما يكسبه نصف البشرية! وهناك (٣٥) ألف طفل يموتون يومياً في جميع أنحاء المعمورة ، لا بسبب الأعاصير والفيضانات و... إنما يعود ذلك إلى أمراض الحضارة المعاصرة ، أي إلى العولمة... أو الأمركة!

وهكذا يموت من الأطفال خلال يومين أكثر ممن سقطوا من الأمريكيين خلال حرب الفيتنام كلها!!

لذلك نستطيع القول : لقد تخلصنا من الاحتلال العسكري ، لكننا وقعنا فيما هو أشرس ، لقد خضعنا - غالييتنا - للاستعمار المكشوف والمختبئ وراء الضغوط الاقتصادية والتكنولوجية العلمية ، وصرعة العولمة وما إلى هنالك .

أجل! فالعالم الثالث يمثل نسبة (٨٢,٦ ٪) من سكان العالم ، ومعدل دخل الفرد فيه (٥٨٠) دولار في السنة ، بينما تمثل الدول الصناعية نسبة (١٧,٢ ٪) من العالم ، ومتوسط دخل الفرد فيها سنوياً - في عام ١٩٧٥ م - (٥٥٢٠) دولار ، وهناك (٤٦٠) مليون نسمة من سكان العالم الثالث يعانون من أمراض سوء التغذية ، و (٧١٠) مليون نسمة لا يجدون مياه الشرب! وهناك ثلث سكان العالم الثالث يتعرّضون للموت بسبب سوء التغذية ، وفي عام ١٩٧٩ م مات حوالي (١٢) مليون طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات!!

* * *

الفصل الخامس

مخاطرها وتحدياتها

تحمل العولمة في طياتها عدة أمور مزعجة ، خاصة فيما يتعلق بالمجتمعات العربية ، وخاصة مسألة التدخل الأجنبي ، وبالتحديد التدخل الأمريكي في أمور العرب .

وبالفعل ظهر ذلك في عدة مجالات ، لعل أهمها ما أطلقت عليه أمريكا - وتحت شعار العولمة - وهو في الحقيقة ليس إلا (العولمة الأمريكية) ، أطلقت عليه مسألة الاضطهاد الديني في العالم ، ونظراً لعدم وجود منافس لأمريكا في العالم فقد نصبت نفسها كمراقب عام للاضطهاد الديني .

والسبب في ذلك عائد إلى ما تملكه أمريكا من تفوق عسكري ، وشركات عملاقة ومؤسسات دولية ، وتطور تكنولوجي ، واقتصاد قوي ، ومن المنظمات التي ظاهرها أنها دولية وواقعها يسير حسب ما تريد أمريكا بالذات .

وثبتت الوقائع أن أمريكا تركب موجة الديمقراطية في العالم ، وتنادي بالمساواة بعيداً عن الدين أو الجنس .

لكن الذي يشفي الصدر أن هناك في المجتمع العربي والمسلم فئة واعية لما يدور حولها ، وقد استطاعت هذه النخبة الواعية أن تبين الفرق

بين الاضطهاد والفساد ، وبين التفريق على أساس دين أو جنس .
إذن :

للعولمة أخطار كثيرة على الإنسان ، أهمها : خطر الإملاء والإذعان ، بحيث يصبح الإنسان - ومهما كان شأنه - أنموذجاً يُقذف به إلى هنا أو هناك !

وبالتالي فقدَ سلطان الإرادة وحرية التعاقد موقعه ليرز على الساحة العامة سلطان الإذعان والإملاء .

وهناك خطر من نوع آخر ينشأ تحت ظلال العولمة الأمريكية الناتجة حقيقةً عن الشركات العابرة للقارات والتي لا تتقيد بحدود جغرافية ولا سياسية ولا ثقافية ، ويطلق على هذا النوع من الأخطار (العقد الطليق) ، بحيث لا تخضع هذه الشركات العملاقة إلى أي قانون في عقودها ، لأنها لا تتقيد بأي قاعدة وطنية ما !!

وهناك خطر ثالث للعولمة وهو الفساد والإفساد ، وذلك لأن الشركات المتحكمة بالعالم اليوم ، تسعى قاطعة الحدود ما بين الدول ، وهي تبحث عن العملاء ، ثم تزيد الطين بلة بأن ترمي مخلفاتها من النفايات النووية والكيميائية ، لتهلك الحرث والنسل ، وتلوث البيئة وما إلى هنالك .

وكل ذلك يؤدي إلى الرشاوى والفساد المالي وارتفاع معدلات الجريمة ... !

والخطر الرابع يكمن في انكماش المؤسسات والشركات ، وذلك بعد دخول الحاسوب والإنسان الآلي و... ، وكانت النتيجة تغيير طبيعة العمل ، فزادت البطالة ، وراحت الشركات الكبيرة تبتلع الشركات الصغيرة ، وأصبحت فئة قليلة من المجتمع الإنساني تملك أكبر ثروة ...

ولا ضير إن مات الفقير من الجوع ونحو ذلك . . .

وتؤكد الإحصائيات أنه ما بين عام ٩١ و ١٩٩٤ م فَقَدَ أكثر من مليون موظف وظائفهم في قطاع الصناعة في ألمانيا الغربية وحدها .

والخطر الخامس ضمور التعليم وضياع التنوع المعرفي والخصوصية .

والخطر السادس : زيادة الكراهية الناشئة عن الأقلية والتعصب بين الناس .

أجل!

إنه شبح العولمة الذي يحمل في طياته المخاطر تلو المخاطر ، فالبيئة أصبحت إحدى ضحايا العولمة ، ويتمثل ذلك بإزالة الغابات الطبيعية والأعشاب ، مما أدى إلى تغيير الطقس العالمي ، فارتفعت درجات الحرارة وزاد البرد والأعاصير والجليد ، وقد ازداد الجفاف وشح الأمطار والفيضانات ، حتى الإنسان لحقه آثار ذلك ، فانتشرت الأمراض المستعصية كسرطان الجلد وأمراض العين ونحو ذلك .

وكذلك الأمراض المعدية ، والتي كانت إحدى مخاطر العولمة ، خاصة بعد تطور وسائل النقل ، وظهور المعركة مع أمراض نقص المناعة المكتبة (الإيدز) . . . ويدخل في باب الحديث عن مخاطر العولمة فكرة الأحياء المهددة بالانقراض ، كالوطواط والدب البني والدولفين والغزلان والبوم ونحو ذلك .

وهناك مسألة التسلّح المخيف ، وخاصة انتشار الأسلحة الكيماوية والنووية ، وهكذا في قضية الجريمة العالمية ، والشيء الرائع في هذه القضية أن الجريمة في أمريكا أصبحت كالوباء العام ، مثال ذلك : ما تنفقه ولاية كاليفورنيا على السجون يزيد على ما تخصصه لميزانية التعليم!!

ولعل هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة الجريمة ، خاصة تفكك الاتحاد السوفيتي و..... يُضاف إلى ذلك الاتجار بالإنسان وأعضائه ، وتجارة الأطفال .

* * *

ويصف الدكتور محمد سعد أبو عامود المخاطر الناجمة عن العولمة بشكل آخر^(١) :

١- المخاطر السياسية :

وهي من أكثر المخاطر تهديداً للدول العربية ، وأهمها :

أ - بروز ما يُطلق عليه بالحق في التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول .

ب - الاتجاه إلى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في بعض المناطق الحساسة من العالم .

ج - التسوية السليمة للصراعات الساخنة في ظل توازن القوى القائم .

د - المخاطر الناتجة عن احتكار الولايات المتحدة لموقع القوة العظمى . وهذا يعني الاستمرار في استنزاف موارد هذه المنطقة في إطار السياسة الأمريكية .

٢- المخاطر الاقتصادية :

وأهمها :

أ - المخاطر الناتجة عن اتفاقية التجارة العالمية .

(١) للتوسع : يراجع قضايا استراتيجية - مصدر سابق - الصفحات : ١٥٧-١٦٥ .

ب - المخاطر الناتجة عن التكتلات الاقتصادية الكبرى في ظل استمرار التفكك العربي .

ج- المخاطر الناتجة عن الشركات العالمية العملاقة .

د - المخاطر الناتجة عن ازدياد حجم المعاملات في أسواق المال وفي النقد .

هـ - المخاطر الناتجة عن تراجع الأهمية النسبية للمواد الأولية في مجال النشاط الاقتصادي المعاصر .

و- المخاطر الناتجة عن البطالة .

ز - التقسيم الناتج عن التطور التكنولوجي الهائل على مستوى العالم .

ح - التقسيم الجديد للعمل على المستوى الدولي .

٣- المخاطر الأمنية الناتجة عن العولمة :

وتعتبر من أكثر المخاطر تهديداً للدول العربية ، وأهمها :

أ - المخاطر الأمنية الناتجة عن إمكانية التدخل الخارجي خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

ب - المخاطر الأمنية الناتجة عن بعض الاتفاقات الدولية الخاصة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل .

ج- المخاطر الأمنية الناتجة عن قضايا المياه .

د - المخاطر الأمنية الناتجة عن تقلص العمق الاستراتيجي العربي .

هـ - المخاطر الناتجة عن دخول أطراف غير عربية في سياق التفاعلات في المنطقة .

٤- المخاطر الاجتماعية والثقافية :

أهمها :

أ - اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الدول العربية ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار .

ب - إضعاف التماسك الاجتماعي الداخلي في العديد من البلدان العربية .

ج - قضايا البيئة .

د - ازدياد كثافة العمالة الوافدة غير العربية في العديد من البلدان العربية .

هـ - المخاطر الاجتماعية الناجمة عن الجريمة الدولية ، كتجارة المخدرات .

و - مجموعة المخاطر الثقافية ، كانتشار أنماط الاستهلاك الأمريكي ، بل وثقافة الاستهلاك .

.... والحل !!

العمل المشترك الجماعي للتعامل مع العولمة بمخاطرها وفرصها ، خاصة أن العالم اليوم يشهد تكتلات عملاقة ، فلماذا لا يكون لنا سوق عربية إسلامية مشتركة ؟!

* * *